﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ ۖ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [يس: 73]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

تـوارُدُ النِّعَمِ موجِبٌ المبادرةَ إلى شكرِ المنعِم

لمّا ذكرَ اللّهُ تعالى عظمةَ نفع الرُّكوب والأكل من الأنعام، وكانت منافعُها من غيرِ ذلك كثيرة؛ ذكر غيرَها مِنَ الفوائد العظيمة العامَّة، فقال: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ﴾، فأعقبه بذكرِ أنواع ما جَعل لهم مِنَ الأنعام، وأنعمَ عليهم؛ ليتأدَّى بذلك المبادرة إلى شُكرِه تعالى[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مَنَافِعُ﴾: (نفع) أَصلُ النَّفعِ: الخَيرُ، وضدُّه: الضَّرُّ، يُقالُ: نَفَعَهُ يَنْفَعُهُ نَفْعًا، أي: قَدَّمَ له خَيرًا[2]، والنَّفع: ما يُستَعانُ بهِ في الوُصولِ للخَيرِ[3]، أو هو: ما يَتَوَصَّل به الإنسانُ إلى مَطلوبِهِ مِن جَلبِ مَصلَحَةٍ أو دَفعِ مَضَرَّةٍ، والانتفاعُ: الاستفادَةُ[4]، والنّافِعُ: المُفيدُ، وكُلُّ ما يُستَفادُ مِنَ الشَّيءِ، فهو مَنفَعَةٌ، والمَنافِعُ: جمعُ مَنفعةٍ، على وزنِ مَفعَلَةٍ، فيَحتملُ أن يكونَ مصدرًا ميميًّا قُصِدَ منه قوَّةُ النَّفعِ، أو أن يكونَ اسمَ مكانٍ دالًّا على كثرةِ ما فيهِ من النَّفع، ولفظ ﴿مَنَافِعُ﴾ في الآية معناهُ: حُصولُ ما يُلائمُ ممّا يُستعان به في الخير[5].

2) ﴿وَمَشَارِبُ﴾: (شرب) تدلُّ تصريفاتُه على تناول كلِّ مائعٍ، ماءً كان أو غيرَه[6]، تقولُ: شَرِبْتُ الماءَ أَشْرَبُهُ شرْبًا، وهو المَصْدَرُ، والشَّرابُ: اسمٌ لما يُشرَبُ، وجمعُه: أَشْرِبَةٌ[7]، والمَشْرَب: الوجهُ الذي

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 26/ 306، والبقاعي، نظم الدرر: 16/ 173.
(2) الخليل، العين، وابن فارس، مقاييس اللغة: (نفع).
(3) الراغب، المفردات: (نفع).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة: (نفع).
(5) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 2/ 344، و17/ 257.
(6) الراغب، المفردات: (شرب).
(7) الخليل، العين، وابن عباد، المحيط في اللغة: (شرب).

يُشرَب منه، ويكون مَوْضِعًا ومصدرًا، والمَشْرَبُ أيضًا: الشُّرْبُ نفْسُهُ[1]، والمقصودُ بالمَشارِب في الآية: جمعُ مَشْرَبٍ، وهو مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: الشُّرْبِ، أُريدَ به المفعولُ، أَي: مَشروباتٌ[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تـعـدُّدُ منافع الأنعام وكثرتُها

ولهم فيها منافعُ كثيرة، فيَتَّخِذونَ منها لِباسًا وأثاثًا مِن أصوافِها وأوبارِها وأشعارِها، ويَنتَفِعونَ بنَسْلِها، والحَملِ عليها والحِراثةِ بها، والتَّغذّي منها والتَّزيُّنِ بها، وبَيْعِها، وغيرِ ذلك مِن المنافِعِ، ولهم فيها أيضًا مَشارِبُ، فيَشرَبونَ مِن أنواعِ ألبانِها[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

مناسبةُ الوصلِ في الآية:

ذِكْرُ المِنَنِ المفرَّعة عـلـى خـلـق الأنعام

عطف قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُۚ﴾ على قوله: ﴿فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ﴾، فتكون جملةُ: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُۚ﴾ داخلةً في حيِّزِ الاستفهامِ التَّقريريِّ أو الإنكاريِّ كذلك، فيكون المذكورُ ثلاثَ مِنَنٍ مفرَّعة على خلق الأنعام.

وعُطِفَتِ الجملتان؛ لِما بينَهُما من التَّوسُّط بين الكمالين؛ لاشتراكهما في الخبريَّةِ - بالنَّظر إلى ما بعد الاستفهام - ولِما بينهما من المناسبةِ، وحسَّن الوصلَ اشتراكُهما في الاسميَّةِ.

دلالةُ تَكْرِيرِ (لَهُم):

التَّنويهُ بنِعَمِ اللهِ تعالى عليهم

كُرِّرَ الجارُّ والمجرورُ (لَهُم) في قوله: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا مَنَافِعُ وَمَشَارِبُۚ﴾؛ إذ قد تقدَّم في قوله: ﴿وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ﴾؛ وذلك لتذكيرِ الأنام بهذه المنن، وللتَّنويه بما تفضَّل الله تعالى عليهم، وللإشعار بأنَّ كلَّ نعمةٍ منها تقتضي الشُّكرَ على وجهِ الاستقلالِ.

---

(1) الخليل، العين: (شرب).

(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 69.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 15/ 56، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 6/ 592، والسعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 699.

دلالةُ الضَّميرِ في (لَهُم):

شكرُ المنعِم واجبٌ على النّاس جميعًا

لمّا كان الانتفاعُ بخلقِ الأنعام في ركوبِها والأكل منها غيرَ مختصٍّ بقوم دون قوم؛ كان الضَّميرُ في (لَهُم) على معنى العمومِ لجميعِ الأنام، ويدخلُ فيه الكافرون دخولًا أوَّليًّا؛ لأنَّهم في معرِض التَّقرير والتَّوبيخ أو الإنكار والتَّوبيخ.

دلالةُ (في) في قوله: ﴿فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾:

تفصيلُ النِّعم الكامِنَةِ في خَلْقِ الأنعامِ

جاء التَّعبيرُ بالظَّرفيَّة في قوله تعالى: ﴿فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُۖ﴾؛ لقصدِ المبالغة في التَّفضُّل بنعمة خَلْقِ الأنعام، فكأنَّ الأنعام صارت ظرفًا محيطة بالمنافع والمشارب، مبالغةً في تفصيلِ نِعْمَةِ خلقِ الأنعامِ.

دلالةُ الضَّميرِ في قوله: ﴿فِيهَا﴾:

فوائدُ الأنعامِ بين المُتْعَةِ والمَنْفَعة

لمّا كان الضَّميرُ في قوله: ﴿فِيهَا﴾ راجعًا إلى الأنعام بما اتَّصفت به من كونِها تُركبُ، ويؤكلُ منها؛ أفاد أنَّ المعنى: ولكم في الأنعام الَّتي هي مَرْكوبُكم، ومنها تأكلون، منافعُ ومشاربُ، أي: إنَّ المنافعَ والمشاربَ نِعَمٌ أخرى سوى نعمة المركوبِ والمأكول منها.

نكتةُ التَّعبيرِ بلفظ ﴿مَنَٰفِعُ﴾:

منافعُ الأنعامِ متكاثرةٌ متنوِّعة

لمّا كان النَّفعُ صادقًا على كلِّ ما يُستعان به في الوصولِ إلى الخير والفائدة - وكلُّ ما يتوصَّل بهِ إلى الخير فهو خيرٌ - كان النَّفع بمعنى الخيرِ، وضدُّه: الضُّرُّ، فجاء التَّعبيرُ بلفظ ﴿مَنَٰفِعُ﴾ للإشعار بفائدتِها، وأنَّ الخيرَ كامِنٌ فيها، أي: فيما يُنالُ، أو فيما يعود منها، ولمّا عُطِفتِ المنافع والمشارب على نعمة الرُّكوب والأكل منها؛ دخلَ في المنافعِ الحرثُ والسَّقيُ بالثّيران، والانتفاعُ بالجلود والأصواف والأوبار، والزُّبد والجبن وغيرها، كما أنَّ أثمانَها تُشترى بها مطالبُ الحياةِ المتنوِّعةُ، وتُقدَّمُ مهورًا وديات كذلك.

نكتةُ عطفِ المشارب على المنافع:

أَهمّيَّةُ المشارِبِ عندَ العرَبِ

عُطِفتِ ﴿وَمَشَارِبُ﴾ على ﴿مَنَافِعُ﴾ مع أنَّ المشاربَ داخلةٌ في جملةِ المنافع؛ ليكون ذلك إطنابًا بعطف الخاصِّ على العام؛ تنبيهًا على شرفِ ذلك الفرد الخاصِّ؛ لذكرِهِ مرَّتين، إحداهما: كان مندرجًا تحت لفظ العموم، والأُخرى: على سبيل الانفرادِ والاستقلالِ، وذلك لما للمشاربِ من أَهمّيَّةٍ واعتناءٍ عِنْدَ العرب.

فائدةُ جمعِ ﴿مَنَافِعُ وَمَشَارِبُ﴾ بصيغة منتهى الجموع:

مِن نِعَمِ اللهِ تعالى على العبادِ تنوُّعُ مشاربِ الأنعام وتغايرِ طُعومِها وفوائدِها

جُمِعَ لفظُ ﴿مَنَافِعُ﴾ بصيغة منتهى الجموع؛ لإرادةِ المبالغة فيما يُنتفَعُ بِهِ من الأنعام غير الرُّكوب والأكل، أي: إنَّها منافِعُ متتاليَةٌ لا تنقطِعُ، وجُمِعَ لفظ ﴿وَمَشَارِبُ﴾ باعتبار أصنافِهِ وأنواعِهِ؛ إذ هي متعدِّدة، فما يُشْرَبُ مِنَ الغنَمِ يُغايِر ما يُشْرَبُ مِنَ البقرِ، وهكذا سائر الأنعامِ.

دلالةُ صيغة ﴿وَمَشَارِبُ﴾:

عظمةُ قدرةِ اللهِ تَعالى في جعلِ اللَّبنِ متنوِّعًا

لفظ ﴿وَمَشَارِبُ﴾ جمعٌ، مفرده: مشرَبٌ، وهو إمّا أن يكونَ مصدرًا ميميًّا بمعنى اسم المفعولِ؛ لقصد المبالغةِ في المعنى، أي: ولكم فيها المشروباتُ من ألبانِها، وإمّا أن يكونَ اسمَ مكانٍ لموضع الحَلْبِ، فيكون مجازًا مرسلًا بعلاقة المحلِّيَّةِ؛ إذ ذُكِرَ المحلُّ، وأُريدَ الحالُّ[1]؛ تنبيهًا على عظمة العبرةِ في خلق الأنعام الدالَّة على توحيد اللّه تعالى، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي ٱلْأَنْعَٰمِ لَعِبْرَةً ۖ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِۦ مِنۢ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [النّحل: 66]، ففيه تنبيهٌ وعظةٌ إلى أنَّ هذا الموضعَ خرَجَ منه اللَّبن من بين فرثٍ ودمٍ خالصًا سائغًا للشّاربين، وتفيد صيغةُ الجمعِ أنَّ أصنافَ لبن الأنعامِ متعدِّدة.

دلالةُ تقديم الجارِّ والمجرور:

قُدِّمَ الجارُّ والمجرور (لَهُم) و﴿فِيهَا﴾ مِنْ قول اللّه تعالى: ﴿وَلَهُمْ

(1) الزمخشري، الكشاف: 4/ 28، وأبو حيان، البحر المحيط: 9/ 833، والقونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 190، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 69.

فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُۖ﴾؛ لتقرير تخصيص الأنام - ومنهم الكافرون - بهذه النِّعمة الجسيمة، كما أنَّهُ لمّا تقدَّم الجارُّ والمجرور ﴿فِيهَا﴾ على المسند إليه؛ كان فيه زيادةُ استحضارٍ للأنعام عند المخاطَبين قبل سماع متعلَّقِه، ليقعَ تقديم ﴿وَلَهُمۡ فِيهَا﴾ أمكنَ وقعٍ بالتَّقديم تشويقًا إلى ذكر المنافع والمشارب لعظمة هاتين النِّعمتين[1].

التَّشويقُ إلى ذِكْرِ المَنافِعِ والمشارب

فائدةُ تنكيرِ ﴿مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُۖ﴾:

جاء اللَّفظان ﴿مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُۖ﴾ نَكِرَتَين؛ لتفخيم المنافع والمشارب، وللإشعار بأنَّ كلَّ نوعٍ مِنَ الأنعام يأتي منه المنافع والمشارب، فلا يُقصَد من الأنعام فردٌ معيَّن في الإفادة من منفعتِه ومشربِه[2]، كما أفادَ مجيءُ الاسمين مُنكَّرين المبالغةَ والكثرة في المنافعِ والمشاربِ لوقوعِهما في سياق الامتنانِ.

كلُّ نوعٍ مِنَ الأنعام مشتَمِل على المنافع والمشارب

بلاغةُ الاستفهام المجازيِّ:

جاء قوله: ﴿أَفَلَا يَشۡكُرُونَ﴾ على طريق الاستفهام المجازيِّ، وهو استفهامٌ إنكاريٌّ، فتكون الفاءُ للتَّفريع على التَّذكير والامتنان عليهم؛ ليفيد الاستفهامُ الإنكارَ على عدم شكرِهم لهذه النِّعم العظيمة، ويتولَّد من الإنكارِ التَّعجيبُ[3] من حالِهم في عدم الشُّكر مع توارد النِّعم الجسيمة عليهم وانتفاعِهم بها، ويَحتَمِل أن يكون الاستفهامُ تقريريًّا؛ ليفيدَ تقريرَ عدم شكرِهم، مع توالي النِّعم وتنوُّعها، ويتولَّد من التَّقرير توبيخُهم على عدم شكرِهم هذه النِّعمَ العظيمة بتوحيدِ الله تعالى والإخلاص له في العبادة[4]، فالفاء عاطفةٌ لمقدَّر من السّياق، وتقديرُ الكلام: أيُشاهدون هذه النِّعَمَ، أو أيتنَعَّمون بها،

الاستفهامُ المجازيُّ يتضمَّنُ الأمرَ بِشُكْرِ المُنعِم

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 69.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 190.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 23/ 69.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 16/ 191.

فلا يشكرونَ المنعمَ بها[1]؟ وعلى الوجهين؛ فإنَّ الاستفهام المجازيَّ يشتَمِلُ على الأمر بالشُّكر، والمعنى: اشكروا المُنعِم[2].

نكتةُ مجيءِ قوله: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ بعد ذكر النِّعَمِ:

في شكرِ المنعم استدامةٌ لأنواعِ النِّعمة واستزادةٌ مِنْها

لمّا جاء الاستفهامُ المفيد الإنكارَ على عدم شكرِهم أو تقريرَ عدمِ شكرِهم - على الخلاف في توجيه الاستفهام - بعد ذِكْرِ نعمة خلق الأنعام؛ أفاد ذلك حثَّهم على شُكْرِ المُنْعِم، ويدخُلُ فيه الأمرُ به؛ لتوبيخِهم على عدم الشُّكر، كما أفاد أنَّ في شُكْرِ المنعم استدامةً لأنواع النِّعمة من هذه الأنعام واستزادةً مِنْها؛ إذِ الشُّكْر قيدٌ للنِّعَمِ الموجودةِ، وصيدٌ للنِّعم المفقودَةِ.

نكتةُ التَّعبير بالفعْلِ المُضارع:

أصلُ شكرِ الله المنعِم على العباد يكون بتوحيده واتِّباعِ أوامرِه

جاء التَّعبيرُ بالفعل المضارع في قوله: ﴿يَشْكُرُونَ﴾ المفيد التَّجدُّد والاستمرار؛ للإيذانِ بوجوب تكرارِ شكرِهم اللّهَ تعالى على هذه النِّعَمِ المتنوِّعة المتتالية المتعاقبة على مرِّ الأزمان، فإذا كانوا يُشْرِكون باللّه تعالى، ولا يُخْلصون لَهُ في عبادتِه؛ كان أصل الشُّكرِ مفقودًا، فكيف بتكريرِهِ وتجدُّدِه؟ ففيه تعجيبٌ من عدم شكرِهم فضلًا عن وجوب تكرُّره واستمرارِه، فمَجيء الفعل بصيغة المضارعِ أفادَ توبيخًا للمشركين على توبيخٍ، وتعجيبًا من حالِهم على تعجيبٍ.

فائدةُ حذفِ المفعول:

الواجبُ في شكرِ المنعِم أن يكونَ وصفًا لازمًا للإنسانِ

حُذِفَ مفعول ﴿يَشْكُرُونَ﴾؛ لتنزيلِ الفعل منزلةَ اللّازم، بمعنى أمرهم أن يكونَ شكرُ اللّه تَعالى على نعمِهِ وصفًا لازمًا لهم، وأصلُ الكلام: أفلا يشكرون اللّهَ تعالى المنعمَ عليهم بها، فيؤمنوا[3]؛ "إذ لولا خلقُهُ لها وتذليله إيّاها؛ كيف أمكن التَّوسُّل إلى تحصيل هذه المنافع المهمَّة"[4].

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 7/ 179.
(2) الكرماني، لباب التّفاسير، ص: 2373، والبقاعي، نظم الدرر: 16/ 174.
(3) الخطيب الشربيني، السراج المنير: 3/ 364.
(4) البيضاوي، أنوار التنزيل: 4/ 273.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والأربعون،
سورة يس من الآية 51 إلى سورة الصّافّات الآية 144
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والأربعون، سورة يس من الآية 51 إلى سورة الصّافّات الآية 144
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 48 ، 810 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-641-07-0
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 48 : المجلد الثامن والأربعون، سورة يس من الآية 51 إلى سورة الصّافّات الآية 144.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-641-07-0
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-1101030 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»